



الرقم:
التاريخ: 14 / / هـ
الموافق: 20 / / م
المرفقات:

بيان اللقاء التشاوري الاستثنائي لأعضاء الجمعية العمومية لنادي قضاة اليمن المنعقد في العاصمة صنعاء يومنا

هذا الأربعاء 27 يناير 2021م

الحمد لله القائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعِرْضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾
والقائل: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ صدق الله العظيم
إلى قيادة الثورة في هذا البلد:

إلى المجلس السياسي الأعلى (قادة هذا البلد): ﴿اغْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾

إن القضاء دعامة كبرى لتحقيق العدل وحمايته، وارساء قواعد الأمن والاستقرار، وإشاعة الطمأنينة في المجتمع، والقضاء جزء لا يتجزأ من أجرة الدولة، ولا ينفك عنها، وما ينبغي له، فلا خير في بلد لا دور للقضاء فيه، ولا رفعة لأمة لا تحمي قضائها، وما انتصرت أمة إلا بانتصار العدالة فيها على أيدي رجالها.

فلقد صار القضاء تحت ولايتكم هدفاً يرمى، وفيما يتهب، ومطمعاً للمفسدين، ينال منه دون أن يعطى حقه، يؤمل فيه ما ليس له أساس عنده، ولا خير في أمة لا قضاء فيها يكون له من الاستقلال والقوة ما يأمن عنده الخائف، وينتصر فيه المظلوم، ويرتدع فيه الظالم، ويتساوى أمامه الجميع، ولا تخفى عليكم الاعتداءات التي تطل أعضاء السلطة القضائية بشكل قسري - إعلامياً وواقعياً - من قيادات الدولة ورجالها، أكثر من خصومها والمفسدين فيها، في ظل عجز دائم، وصمت مطبق من المعني بهم حماية السلطة وأعضائها، وأصبح القضاء ما بين اعتداء وخطف، وشتم وسب، ودوركم غائب، بينما أملنا فيكم حاضراً.

فهل هناك عدالة ترجى من بطون جائرة؟؟

وهل هناك أمن يعطى من أيادٍ مرتعشة؟؟

نناشدكم الله، ونسألكم به، اعطوا القضاء حقه ثم اسألوه ما عليه.

إلى مجلس القضاء الأعلى:

لقد خابت آمال القضاء فيكم، وظهر عجزكم عن القيام بأداء مهامكم، والتنصل عن مسؤوليتكم، في القيام بواجباتكم حيال الضمانات الدستورية، التي تكفل استقلال القضاء وسيادته، وحماية القضاء، وهو ما يوجب آمال وتطلعات الشعب اليمني في بناء دولة قوية، وقضاء عادل ونزيه وقوي.

إلى الشعب اليمني العظيم:

إن المقصد الأول من تشريعات القضاء تحقيق العدل، بل ومنتهاه، وقوامه وروحه، فإذا اختل ميزان العدل في المجتمع فإن أول شيء يفقد هو السلم الاجتماعي، فإن أخفق في مهمته نال الضرر من الفرد والمجتمع على حد سواء، وإن أقيم فيها اطمأن الناس وسارعوا إلى مجلسه لفض نزاعاتهم.



Sana'a - Addaerystreet-behind of Al-jeelaljadeed stationary
Tel. 01/ 577410-01/ 577411- Fax 01/ 577174
P.O. Yemen- Sana'a - Aljamea'a post, {11148}

صنعاء - الدائري - خلف مكتبة الجبل الجديد

تلفون: ٥٧٧٤١٠ - ٥٧٧٤١١ - فاكس: ٥٧٧١٧١

صندوق بريد: اليمن - صنعاء - بريد الجامعة (١١١٤٨)

WWW.Yemenjudgesclub.com
WWW.Yemenjudgesclub.org

Yemenjudgesclub@gmail.com
YouTube Youtube.com/Yemenjudgesclub

Twitter.com/yemenjudgesclub
Facebook.com/judgesclub.yemen1



الرقم: / /
التاريخ: 14 / /
الموافق: 20 / /
المرفقات:

ولكي يقوم القضاء بدوره، يجب أن يمنح مقوماته، وترسى دعائمه، ويعطى حقوقه، ويأمن رجاله، وتنفذ أحكامه، وبغير ذلك لا يمكن أن تری العدالة النور، ولا يمكن أن تصلح الأمور.

إلى أحرار العالم:

إن واقعنا اليوم، يرى الظالم فيه مظلوماً، والمعتدي فيه معتدى عليه، والمدافع عن أرضه وعرضه اربابياً يخشى منه، وذلك دهن أمريكا وأذنانها، فعلى الرغم من عدوانها الفاشم مع أذبالها الذين طال اليمن أرضا والنساء، إلا أنه لم يستطع بفضل الله الليل من عزائم رجالنا، وشدة بأسهم؛ لأن الله تعالى معهم؛ ولن يترهم أعمالهم، وما القرار الأمريكي بتصنيف مكون رئيسي من مكونات هذا الشعب ضمن مسمى الإرهاب إلا نتيجة ملموسة لفشلهم طيلة أعوام العدوان الستة، وإظهار سوءاتهم، وكشف زيف ادعائهم بحقوق الإنسان، وصون كرامته، وقضاة اليمن في هذا اليوم يؤكدون رفضهم لمثل ذلك التصنيف الصادر من هم للإرهاب عنوان، في كل زمان ومكان.

أمام كل ما تقدم: وقف اللقاء التشاوري الاستثنائي لقضاة اليمن على كافة المستجدات في ساحتهم القضائية، من اعتداءات وتدخلات، وقصور في منح الحقوق، والقيام بالواجبات من كافة الجهات، وانتهى في لقائه إلى إقرار ما يلي:

أولاً: سرعة القبض على الجناة في واقعة اختطاف رئيس نيابة عمران، وبقية الجناة الذين اعتدوا على بقية أعضاء السلطة القضائية بلا استثناء.

ثانياً: محاسبة القنوات الإعلامية التي مست وتمس باستقلال القضاء واعضاءه المستقلين، وشوهت صورتهم في أعين العامة، ومطالبة الجهات المختصة برسم سياسة واضحة للحد من مثل ذلك، أو التعرض لأحكام القضاء المستقل، والتدخل في أعماله بأي وسيلة كانت.

ثالثاً: توفير الحماية الأمنية الكافية لمقرات المحاكم والنيابات والقضاة، وإصدار القرار بإنشاء شرطة تتبع السلطة القضائية، تعمل على حماية القضاة وتنفيذ قراراتهم، وأحكامهم.

رابعاً: تلبية احتياجات المحاكم والنيابات على نحو عاجل من الكادر الوظيفي القضائي والإداري الكافي، بما يسهم في سرعة إنجاز القضايا، وتقريب العدالة للمتقاضين، ورسم سياسة واضحة لتحسين البنية التحتية للقضاء، ووضعها موضع التنفيذ.

خامساً: صرف رواتب أعضاء السلطة القضائية كاملة، وعلى غرار كثير من المؤسسات الحكومية، والعمل وبشكل عاجل وفوري على تحسين أوضاع القضاة المعيشية، بما يتلاءم مع الوضع القائم، ويلبي الطموح المستقبلي، وتوفير التأمين الطبي الكافي.

سادساً: رفض القرارات الصادرة بالانتهاكات لمبدأ استقلال القضاء من اللجنة العدلية، واللجان المنبثقة منها، والتأكيد على عدم مشروعية ذلك.

سابعاً: رفض الإجراءات والقرارات التعسفية الصادرة في حق القضاء من مجلس القضاء الأعلى، أو الجهات التي تتدخل في شؤون العدالة، سواء فيما يتعلق بمنعهم من حقهم القانوني في كتابة المحررات، وكذا التعديلات التي تنتقص من حقوقهم المشروعة.

ثامناً: سرعة تنفيذ الأحكام الدستورية، الصادرة من الدائرة الدستورية بشأن سلم الدرجات القضائية ووقف العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (162) لعام 2000م المحكوم بعدم دستوريته.





الرقم:
التاريخ: 14 / / هـ
الموافق: 20 / / م
المرفقات:

تاسعاً: على مجلس القضاء الأعلى القيام بالدور المنوط به في الدفاع عن استقلال القضاء، في مواجهة السلطات الأخرى، والوقوف بحزم تجاه ما يتعرض له القضاء من الاعتداءات المتكررة، ووضع المعايير العادلة في تنقلات القضاء، وصرف الامتيازات والترقيات، ورسم السياسة الهادفة إلى تحسين أوضاع القضاء، وتلبية احتياجاتهم، وإزالة المعوقات التي تعيق العدالة القضائية، وعدم السماح للئيل منهم، وتعديل السياسة الاعلامية التي لا تليق بالقضاء واعمالهم.

عاشراً: على النائب العام القيام بدوره القانوني، في تحريك الدعاوى الجزائية، بشأن الاعتداءات التي طالت أعضاء السلطة القضائية، والحزم في ذلك، وعدم التعامل معها على أنها من جرائم الشكوى والتساهل فيها كونها من الجرائم التي يجب معاملتها على أنها مستعجلة قانوناً، ومن الجرائم التي تمس استقلال القضاء وهيئته، ما لم، فالمسؤولية أمام الله وأمام القضاء تقع على عاتقه.

حادي عشر: يؤكد قضاء اليمن على منح مهلة زمنية محددة بشهر واحد للجهات المختصة، كل فيما يخصه، من تاريخ هذا البيان الختامي؛ لتنفيذ كل ما ذكر، ما لم، فإن قضاء اليمن يفوضون قيادة النادي باتخاذ أقصى الإجراءات التصعيدية، بما فيها تعليق العمل بشكل متدرج، والقيام بكافة الخيارات المتاحة امامهم، وللنادي في سبيل ذلك التواصل مع القيادات العليا في البلد لتنفيذ ما ورد في هذا البيان. **حفظ الله اليمن وشعبها، وعجل بالنصر المبين لها، والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ونعم المولى ونعم النصير.**

صادر عن الجمعية العمومية لنادي قضاة اليمن

في اللقاء التشاوري الاستثنائي

المنعقد في العاصمة صنعاء

الأربعاء 14 جماد آخر 1442 هـ الموافق 27 يناير 2021 م

